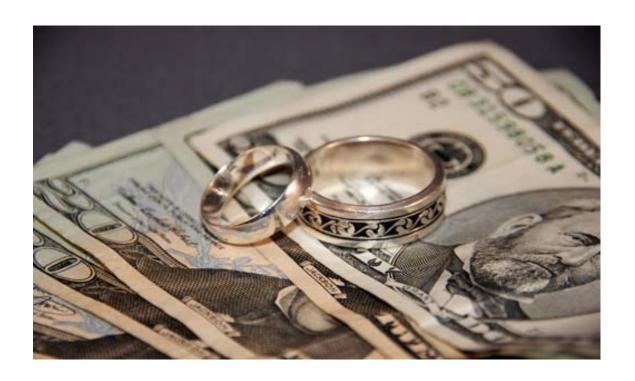
## مال الزوجة.. بين الحق الشرعي ووصاية الزوج



تتنازل عنه لزوجها أم تشاركه وتشاوره؟ "مع خروج المرأة إلى العمل، كَـُثـُر َ الحديث والجدل حول ذمَّتها المالية، ومدى حرِّيِّتها في التصرُّوف في مالها، الذي كسبته من عرق جبينها أوورثته، فهل يا ترُري يحق لزوجها أن يتحكّم في قراراتها المالية؟" ◄ تتعدّ ّ َد الآراء وتختلف، حول أحقّية الزوج في تبنِّي القرارات المتعلقة بمال الزوجة، إلا أنَّ الرأي الشرعي يحسم هذه القضية، مؤكدا ً إستقلال الذمَّة المالية للمرأة عن زوجها، حيث يقرِّ بأنِّ لها مطلق الحرِّيّة في مالها وفي التصرُّف فيه، إن شاءت ساعدت زوجها، وإن رفضت فلا حرج عليها. ولكن الواقع يقول إنَّه بسبب الظروف الإقتصادية الطاحنة، تحول كثير من البيوت العربية إلى حلقات للشد والجذب، حول مال الزوجة، وحدود تصرُّ فها فيه. إذ يعتقد بعض الأزواج أنَّ من واجبات المرأة العاملة أن تُنفق على نفسها وعلى بيتها، في حين يرى آخرون أنَّ لهم حق الشراكة أو الوصاية عليه تحت ذرائع كثيرة، منها سماحهم للزوجة بالخروج إلى العمل، وتعويض عن غيابها من المنزل، أو التشكيك في قدراتها على إدارة أموالها، أو حتى بحجة تبذيرها الأموال في الكماليات من دون حساب. فهل يجوز للزوج أن يتحكَّم في مال زوجته الموظفة أو صاحبة الإرث؟ وهل يجوز أن يخطط له من دونها، وكيف تتصرُّف الزوجة في أموالها الخاصة؟ هل تستقل عن زوجها في هذا الإطار وتنفرد بقراراتها، أم تعتبر أموالها شراكة بينها وبينه؟ أم لعلها تـُسلَّ ِمه كل ما تملك؟ أسئلة عديدة نطرحها حول الموضوع على عدد من الأزواج والزوجات، إضافة إلى بعض الأخصائيين.

قهر بشيء من الأسى، تحكي أُ مُ جمال (موظفة، متزوِّ بِة منذ 12 عاما ً)، التي سلَّ َمت مقاليد ما تملك إلى زوجها، وكيف أصبحت بعد الزواج لا تستطيع التصرُّ ف في فلس واحد من راتبها (بسبب أنانيته)، تقول: "إتَّفقت مع زوجي في بداية زواجنا على أن يكون لنا حساب بنكي واحد بإسمه، واعتقدت أنّ هذا الأمر سيجعلنا أكثر قرباً، لأنَّنا سنكون شريكين في كل شيء، ولكنني ندمت بعد ذلك أشدِّ الندم". تشرح سبب ذلك قائلة: "لقد فوجئت بزوجي يستولي على راتبي بالكامل، ولم أعد أستطيع أخذ أي مبلغ من دون موافقته حتى لو كان قليلاً. وصرت في أوّل يوم من كل شهر أمد يدي له ليعطيني من مالي ما يراه هو مناسبا ً، من دون النظر إلى مقدار حاجتي". أكثر ما يؤلم أُم جمال هو أن أي حديث في هذا الموضوع يقابله زوجها بثورة كبيرة، ويتهمها بأنّها لا تثق به. لذا، فهي تعترف بأنّها آثـَرـَت الصمت واستسلمت لوضعها، على الرغم من شعورها بأنسّها مظلومة ومقهورة: "لقد بتُّ أغض الطرف عن حقِّي في التصرِّ ُف في أموالي، مقابل العيش بسلام وأن أحافظ على بيتي، وحتى لا يـُنفِّ ِذ زوجي تهديداته لي بالطلاق في كل مرِّة، أثرت ُ فيها النقاش عن حقوقي في مالي". محرجة لم تتنازل صفاء الرافعي (ربّة منزل، ورثت عن والدها بعض الأموال والممتلكات) طواعية لزوجها عن حقِّها الذي تملكه، كما فعلت أُم جمال، إلا أنَّ زوجها أقنعها بأنِّها لن تستطيع إدارة ذلك الورث بمفردها، بسبب (قلَّة خبرتها) في هذا المجال، ما يجعلها (عرضة للغش والخداع)، كما أنَّه لن يرضى أن تخرج وتتعامل مع رجال غرباء في السوق، تقول: "منذ أن أعطيته التوكيل الكامل بالتصرُّ وفي ما أملك، أصبحت لا أعرف شيئا ً عن ممتلكاتي. وحتى ريعها الشهري الذي كان يأتيني منها توقَّف، وأخبرني زوجي أنَّه يـَدّّ َخر كل هذه الأموال بإسمه من أجل مستقبل أولادنا". تقول صفاء إنّها كلّما احتاجت إلى مبلغ من المال لتقضى بها حاجة ما، كانت تضطر إلى أن تطلب من زوجها بإلحاح شديد لكي يـُلبِّي لها ما تريد، وكان دائما ً يـُشعرها بأنِّها مـُبذرة، تضيف: "أشعر بالغيظ الشديد من تصرٌّ ُفه، وكأنَّ المال ماله. لذا، فإنِّني محرجة من أن أواجهه بهذا الأمر، لأنَّه يعاملني معاملة ً جيِّدة في أُمور كثيرة في حياتنا معا ً".

<sup>-</sup> تسليم ورضا في المقابل، تبدو حالة فينوس فائق (مدر "ِسة، متزو "ِجة منذ 13 عاما ً) مختلفة عن الحالتين السابقتين، إذ إن ها، وبرضا كامل، آث َرت أن تضع كل راتبها تحت مشورة وإدارة زوجها، وهي إذ تشرح وجهة نظرها في هذا الموضوع، تقول: "الحياة الزوجية شراكة في كل شيء، والهدف واحد من الأموال التي نجمعها أنا وزوجي، وهو تطوير

حياتنا وتأمين مستقبل أولادنا. وبما أن "زوجي هو رب " البيت، فأنا أثق بتصر" ُفه حيال أموالي، ولا فرق بيني وبينه في هذا الإطار". تضيف فينوس: "بالطبع، لدي " مطلق الحر " ِي " في أخذ مبالغ صغيرة من راتبي، حتى أغطي بها إحتياجاتي البسيطة ومصروفاتي الخاصة، من دون الرجوع إلى زوجي، ولكنني حريصة على أن أشاوره في كل القرارات المالية الكبيرة، ولا أخطو خطوة واحدة من دون موافقته، لأن "ني أثق جد " ا " برأيه، وأعرف مدى حرصه على مصلحتي ". حر " ِي " ق مطلقة بالقناعة ذاتها، التي تقول إن " الحياة الزوجية م شار كة كاملة في الس " ر " اء والص " ر " اء، تؤك " ِ د رندا فوزي (مصمحة أزياء) أن ها طيلة 20 عاما " عاشتها مع زوجها، لم تفصل حساباتها وأموالها عن ماعون زوجها المالي، لافتة " إلى أن "ه لم تحدث أبدا " بينهما خلافات أو مشاكل في هذا الموضوع، إذ إن "هما يشتركان في كل شيء. ليس هذا فحسب، بل تضيف قائلة ": "لن أتردد أبدا " في أن أسهم بأموالي في شراء بيت مثلا " أو تمويل مشروع، ولا فرق بعد ذلك إن سج "لم زوجي بإسمه أو بإسمي، فأنا أعطيه م مُطل و الحر " ِ ي " قل المرأة للتمر " في في أموالي". وترى رندا أن " هناك أ مورا " أهم بكثير من المال، تجعل المرأة تثق بزوجها، فهي ق بل ذلك إئتمنته على حياتها. إذن، ماذا يساوي المال مقارنة بهذا الشيء الثمين؟".

- شراكة بدورها، تؤمن رانيا أحمد (مدر "يسة، متزو" يجة منذ 12 عاما ")، بصرورة أن تكون هناك شراكة في المسؤوليات الماد "ية مع الزوج في حال عمل المرأة، تقول: "هذه الأيام، معظم النقيساء العاملات أو اللواتي يملكن المال من مصادر أخرى، بتن يُشاركن في المصاريف، ويقمن بسد الثغرات المادية للبيت "، مؤكدة " أن " لا يُعقَلَ أن تحتفظ المرأة بأموالها لنفسها، بحجة أن " الإنفاق من مسؤولية الزوج وحده، وأنه لا يحق له التدخ " ل وفرض شروط في ما تكسبه "، تضيف رانيا: "الحياة المعيشية الصعبة باتت تستلزم المشاركة في الإنفاق، وأن تكون هناك خطة مشتركة بين الزوج وزوجته لتسيير حياتهما ". لكن رانيا تعود لتؤكّ د نقطة تصفها قائلة " إنها (مهمة)، وهي أنه "يجب أن يكون ذلك الأمر برما الزوجة وبموافقتها، وألا يصغط عليها الزوج وأن يحتفظ لها بحقيها، على أن تكون لها ذميّتها المالية المنفصلة "، تختم بالقول: "أنا وثقة بأنيه لا توجد إمرأة يمكن أن ترفض الإسهام في إستقرار وسعادة بيتها ". - ذميّة منفصلة إلى ذلك، هناك من السيّدات ميّن تؤيّد أن تكون للوجة ذميّة مالية منفصلة، تماما "حسبما أعطاها الشرع، إذ ترى منبي علي أن تكون للزوجة ذميّة مالية منفصلة، تماما "حسبما أعطاها الشرع، إذ ترى منبي علي (صيدلانية، مخطوبة) أن "كثيرا " من المشكلات التي تحدث بين الأزواج، تدور حول (مالي ومالك). لذا، ترى أن "من الأفضل أن يكون هناك وضوح في هذه المسألة منذ البداية، وأن

يتم إعتماد سياسة تُرضي الطرفين. مثلاً، أن يكون لكل من الزوج والزوجة حسابه المنفصل، على أن يكون هناك حساب مشترك للبيت تُسهم فيه المرأة بما تراه مناسباً". أمّا بخصوص القرارات المالية المهمّة، مثل شراء عقار أو غيره، فترى منى أن "من حُسن العشرة أن تأخذ المرأة رأي زوجها وتستأنس بمشورته، فهذا يخلق نوعا ً من الإحساس بالمشاركة الكاملة بين الزوجين".

- ليس من العدل ومن ناحيتها، تؤكّ د سناء أحمد أنّ زوجها، ومنذ إرتباطهما قبل 14 عاماً، لم يسألها عن راتبها، كاشفة أنّ لها مطلق الحرّ يّة في التصرّ ُف كيفما تشاء. وترى سناء أنّ "المرأة تتعب وتشقى لكي تحصل على هذا المال، وليس من العدل أن يأتي زوجها ليستولي عليه، ولا أن يُنهَ مّ ب نفسه وصيّاً عليه". - حرص وجهة نظر مختلفة قليلاً، تطرحها ياسمين عبودة (سكرتيرة)، إذ تلفت الإنتباه إلى حالات كثيرة، إستفاد الزوج فيها من مال زوجته ثمّ بعد ذلك ذهب َ وتزوّ َج عليها، وتقول مؤكدة ً: "يمكنني أن أسهم في نفقات البيت، وأن آخذ مشورة زوجي في ما يتعلق بقراراتي المالية، لكن ما لن أفعله أبدا ً هو أن أعطي زوجي أموالي ليضعها تحت إسمه أو تصرّ ُفه الكامل"، تضيف: "في حال قيامي بالمشاركة بمالي في مشروع ما، فيجب أن يتم تسجيله بإسمينا معا ً، إذ لا أحد يضمن ماذا سيحدث غدا ً. لذا، فأنا أعمل بالم َثاَل القائل: حار ّ صولا تأخو ّ ن"."

- حقيها على الجانب الآخر، يكاد يكون هناك شبه إجماع من الرجال على الإعتراف بالذمية المالية المنفصلة للمرأة، إذ يرى مولاي بن أحمد (مفتي شمحية، متزوي ح منذ 17 عاماً) أن "ساحب الحق في راتب الزوجة هو الزوجة نفسها "، م ُذكي راً بأن "الإسلام جعل للمرأة ذم يتها المالية المستقلة الخاصة بها، كالرجل تماماً. وبناء على ذلك، فهي وحدها التي تتصرف في ما تملك كما تشاء ". كذلك، يؤكي د عادل إسماعيل (متزوي ح منذ 14 عاماً) أن "المرأة مطلق الحري يت في أن ت سهم أو لا ت سهم في مصاريف البيت، لأن مسؤولية الإنفاق على البيت خاصة بالزوج فقط، ولا يحق لأحد التصر و في مالها بالقرار أو الإدارة من دون موافقتها، كما لا يجوز أن ينظر الزوج إلى هذا المال على أن م ملك له ". ويؤكي د محمد عوض (تاجر، متزوي ح منذ 40 عاماً) أنه لا يتدخيل أبدا في الأ مور المادية الخاصة بزوجته، ولا يعرف كم تملك ولا ماذا ت نفق. لكنه يستطرد بالقول: "لا مانع أن يطلب الزوج من زوجته مالا إذ إن هناك بعض الأزواج الذين ي جبرون زوجاتهم على التنازل أي نوع من الضغوط عليها، إذ إن هناك بعض الأزواج الذين ي جبرون زوجاتهم على التنازل لهم عن رواتبهن مقابل ع بههن " بسلام " بدوره، يرى محمد فراس (إداري، عازب) أن "

"الذمَّة المالية المنفصلة للزوجة، تعفي العلاقة الزوجية من كثير من المشاكل، التي يمكن أن يـُسبِّبها المال"، معتبرااً أنَّه "إذا دخل المال بين الزوجين، قد يـُفسد كثيرااً من الأُ مور بينهما. لذا، فمن الأفضل للمرأة أن تحتفظ بمالها لنفسها". -ورجولة بناء ً على ما تقد م، كيف ينظ ُر الزوج إلى مال زوجته في المجتمع الشرقي؟ وهل للظروف المعيشية دور في تغيير هذه النظرة؟ وما مدى أحقّية الزوج وتأثيره في القرارات المتعلقة بمال الزوجة؟ حول هذه الأسئلة، تبلورت رؤية الأخصائية الإجتماعية مريم الفزاري، في نقاط عديدة، حيث تشير إلى أنَّه "خلال مسيرة نضال المرأة لتحقيق إستقلالها وحرِّ ِيَّتها، اكتسبت نوعا ً من الإستقلال المالي تجنيه من إستثمارها في عملها. لذلك، فإنَّ هذا المال المكت َس َب من حقَّها هي، ولها م ُطل َق الحرِّ ِيتَّة والإستقلالية في التصرُّ وُ فيه". ولكن الفرازي تلفت الإنتباه إلى أن "المال الذي تجنيه المرأة من عرق جبينها أو تحصل عليه بأي وسيلة أخرى، مثل الإرث وغيره، يجعل الرجل الشرقي يشعر حياله بالغربة، للإتقاد السائد أن أخذه من ذلك المال يمس كرامته ورجولته، وينتقص من قدرته ومسؤوليته على الإنفاق تجاه الأسرة، في َحد ُو به ذلك إلى أن يترك المال لزوجته، من دون أن يقترب منه، إذ إنَّ المجتمع لا ينظر إلى الرجل الذي يمس مال زوجته بأنَّه مكتمل الرجولة"، مشيرة ً إلى أنَّ "هذه النظرة من أهم العوامل التي تـُبعد عددا ً كبيرا ً من الأزواج عن أموال زوجاتهم، حتى في أحلك الظروف المادية. وما نسمعه عن إستيلاء بعض الأزواج على أموال زوجاتهم، لا يزال في نطاق محدود، ولم يصل إلى مرحلة الظاهرة". وبسبب إزدياد مشاكل الحياة المعيشية، وكثرة متطلبات الأسر، تؤكِّ ِد الفرازي "أهميَّة إسهام الزوجة المقتدرة ماديا ً، بجزء من مالها في نفقات البيت، وإشراك زوجها في خططها المالية، بما فيه صالح الأسرة، وأن يكون هذا الإسهام وتلك المشاركة عن طيب خاطر ورضا وثقة، حيث إنَّ لهذا الأمر أثره النفسي الإيجابي الكبير بالقانون في موازاة ذلك، وفي ما في الأسرة، وينعكس على إستقرارها وسعادتها". -يتعلق بالنصوص القانونية، تؤكَّرِد المستشارة القانونية سالي سيد "أنَّ مال الزوجة، سواء أكان من عملها أم ميراثها، هو من حقَّها وحدها"، مؤكدة ً أنَّ "لها حرَّ ِيتَّة التصرُّ ف فيه، إذا كانت عاقلة رشيدة، وليس من حق الزوج أو غيره مطالبة الزوجة بالإنفاق منه على الأسرة، أو إجبارها على مشاطرتها مالها، وهو تصرُّ وُ غير مبرٌّ َر، خاصة في حال غنى الزوج أو قدرته على الكسب"، تضيف: "لكن، إذا ترتب على خروجها إلى العمل نفقات إضافية تخصُّها، فإنَّها تتحمَّل هذه النفقات". وتلفت سالي الإنتباه إلى أنَّ "هناك حالة من عدم الوعي في المجتمع العربي تُعانيه المرأة"، وتوضِّح ما تفضَّلت به بقولها: "المرأة العربية تعتقد أنَّه إذا سمح لها زوجها بالعمل، فمن حقَّه مشاركتها مالها". لكنها تشير إلى أنَّه "لا يوجد قانون يسمح للرجل بمشاركة زوجته راتبها أو إرثها أو ممتلكاتها، كما لا يجوز أن